

مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكية / دراسة في المتغيرات المؤثرة

الأستاذ الدكتور

على هادي حميدي الشكراوي

جامعة بابل - كلية القانون

-المقدمة :-

تميزت علاقة الولايات المتحدة بالعراق الحديث منذ تأسيسه عام 1921 حتى عام 2003 بسيادة عناصر الصراع على عناصر التعاون فترات زمنية أطول ، ومن ثم لم تكن تلك العلاقة ولم تصبح جيدة إلا بعد احتلاله والانسحاب منه (1).

ولعل من أهم عناصر الصراع ، كانت تلك التي قد تمثلت بما يأتي :

1-اختلاف رؤى ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية و العراق من القضية الفلسطينية وكيفية حلها .

2-اختلاف أيديولوجية الدولتين ، حيث كان العراق اشتراكيا -قوميا ، و ينتمي الى المعسكر الشيوعي الاشتراكي المناهض للمعسكر الليبرالي -الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية (1958-2003) .

(1) -لقد تجسدت العلاقة الحسنة بين الدولتين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باتفاقية عام 1954 ، وحلف بغداد عام 1955 ، ومشروع أيزنهاور عام 1957 .

ثم ساءت العلاقة في فترة ما بعد انقلاب 14 تموز 1958 ، مروراً بعهد الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1963 ، حتى قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين على إثر حرب 5 حزيران 1967 ، وساءت بصورة أكثر شدة خلال فترة حكم البعث في 17 تموز من عام 1958 ، وخاصة مع عمليات تأميم النفط العراقي ، واستخدام النفط كسلاح في حرب أكتوبر 1973 ، وإبرام المعاهدة العراقية -السوفيتية في نيسان من عام 1972 ، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية المباشر وغير المباشر للثورة الكردية في شمال العراق . ثم عادت العلاقات بين الدولتين للتحسن التدريجي بصورة غير مباشرة ومن ثم رسمية خلال فعاليات الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 ، وبعدها يقضي العراق على ذلك التحسن بغزوه للكويت 2 آب من عام 1990 ، ولتبدأ بعدها فعاليات حصار العراق وحرب تحرير الكويت 1991 و احتلال الولايات المتحدة للعراق بتاريخ 9 نيسان من عام 2003 . وبذلك عادت العلاقات بأقوى صورها بين الدولتين خلال فترة الاحتلال ، وتعززت أكثر في فترة ما بعد الاحتلال من خلال تنفيذ اتفاق الانسحاب بنهاية عام 2011 واستمرار تنفيذ اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون في عهد الرئيس باراك حسين أوباما للسلطة في الولايات المتحدة .

3- غزو العراق لدولة الكويت عام 1990 ، ومن ثم فعاليات تحريره عام 1991 من قبل تحالف دولي قاده الولايات المتحدة الأمريكية .

4- تأخر حل مشاكل الحدود والديون بين العراق والكويت بصورة نهائية ، ومن ثم عودة العلاقات الدولية الطبيعية فيما بينهما .

5- احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق منذ نيسان 2003- كانون الأول 2011 ، أي لمدة ثمان سنوات .

أما أهم عناصر التعاون ، فقد تمثلت بما يأتي :

- 1-يعتبر العراق من الدول النفطية والطاقوية الهامة من حيث الاحتياطي والانتاج .
- 2-انهيار المعسكر الاشتراكي - الشيوعي ، وتحقق القطبية الأحادية في النظام الدولي بتحول الولايات المتحدة الأمريكية الى الدولة الأعظم Super Power .
- 3-ضعف علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الجمهورية الاسلامية في ايران التي تعد دولة اقليمية مؤثرة على منطقة الخليج العربي ومن ثم على المصالح الحيوية الأمريكية المختلفة .
- 4-اقتراب رؤى ومواقف الدولتين من القضية الفلسطينية بعد تغيير النظام السياسي العراقي منذ عام 2003 .
- 5- انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية فعليا من العراق في نهاية كانون الأول من عام 2011 وفقا لاتفاق الانسحاب ، والتركيز على اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون بينهما في مختلف المجالات .

وعلى أساس ما تقدم ، سوف نستشرف مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكية من خلال دراسة المتغيرات المؤثرة فيها ، وخصوصا المتغير الاقتصادي ، والمتغير الامني والعسكري ، والمتغير السياسي ، وكما يأتي :

أولا -المتغير الاقتصادي

ثانيا - المتغير الامني والعسكري

ثالثا - المتغير السياسي

أولا -المتغير الاقتصادي :

ان من اهم القطاعات المؤثرة على العلاقات العراقية – الأمريكية ومستقبلها ضمن اطار المتغير الاقتصادي ، هي : النفط والتبادل التجاري والديون الخارجية .

1-النفط :

يتحدد تأثير قطاع النفط في العلاقات العراقية – الأمريكية ، بمدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الى النفط ، وحجم الاحتياطات النفطية الموجودة في العراق ، وكفاية الانتاج النفطي العراقي ، و اهمية النفط العراقي بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية . كما يتحدد ذلك التأثير أيضا بمدى حاجة العراق الى الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير القطاع النفطي .

أ-حاجة الولايات المتحدة الأمريكية من النفط :

على الرغم من انتاجها المحلي الكبير تبقى الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى النفط الاجنبي ، فقد بلغت نسبة الاحتياطات النفطية داخلها إلى الاحتياطي العالمي (8.2 %) عام 2000 ، بينما كانت نسبة الاحتياطات النفطية في الشرق الأوسط (66.5 %) (1) .

ب-الاحتياطات النفطية في العراق :

لقد أعلن وزير النفط العراقي السيد حسين الشهرستاني بتاريخ : 4 / 10 / 2010 ، أن احتياطي العراق من النفط الخام الثابت القابل للاستخراج قد وصل الى (143.1) مليار برميل ، بالإضافة إلى المخزون النفطي الأصلي تحت الأرض الذي بلغ (505.408) مليار برميل . وكان المنتج منه منذ بدء الإنتاج في العراق وإلى 2010/1/1 قد بلغ (33.463) مليار برميل. وهذه الأرقام هي أعلى مما هو مثبت عالميا في السنوات السابقة ، حيث أن أرقام المخزون النفطي العراقي قد تم التوصل إليها من خلال عملية مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد أجرت وزارة النفط بالتعاون مع شركات نفطية عالمية متخصصة لتحديث بيانات الاحتياطات النفطية في العراق عدا محافظات أربيل ودهوك والسليمانية (1) .

ومن الجدير بالذكر ، ان اقليم كردستان -العراق يمتلك احتياطات من النفط الخام الثابت القابل للاستخراج بلغت نحو (45) مليار برميل (2) .

(1) --Paul Rogers . Global Security and the War on Terror : Elite Power and illusion of control . New York : root ledge , 2007.

(1) -جريدة الشرق الأوسط -العدد (11634) -تاريخ : 5 / أكتوبر / 2010 -متاح على الرابط الآتي :

-<http://www.aawsat.com>.

-<http://www.mawtani.com/10-10-2010/p.1>.

(2) --<http://www.alaraonline.org/29-102-2011/p.1-2>.

ونتفق مع رأي المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط السيد عاصم جهاد ، على أن الأرقام الجديدة للاحتياطيات النفطية من شأنها أن تعزز من وضع العراق كقوة نفطية في منظمة أوبك ومن حضور الشركات النفطية العالمية في السوق العراقية . وعند زيادة القدرة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل يومياً ، لابد ان يسعى العراق مع أوبك مستقبلاً إلى تحديد حصة تصدير ثابتة وفق آليات معينة تحفظ للنفط أسعاره في الأسواق العالمية (3) .

وذكر المتخصص في الشؤون النفطية السيد ثائر الربيعي ، أن نتائج البيانات التي أظهرها المسح الجيولوجي الأخير لحجم احتياط العراق من النفط الخام تضع العراق في المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وفنزويلا (انظر ملحق رقم 1) . مؤكداً إن أهم ما يميز احتياطيات النفط العراقي أنها موجودة ضمن حقول أرضية وليست بحرية، ما يعني سهولة استخراج النفط منها وانخفاض كلف الاستثمار فيها (4) .

ج-معدلات الإنتاج النفطي العراقي :

وصلت معدلات إنتاج النفط الخام مع بداية عام 2012 إلى حوالي (ثلاثة) ملايين برميل يومياً ، بعد أن اعتمدت الحكومة العراقية سياسة جديدة في تاريخ صناعة النفط العراقية تمثلت في الاستعانة بالشركات النفطية العالمية الكبرى ، بهدف رفع معدلات إنتاج النفط الخام إلى (12) مليون برميل يومياً بحلول عام 2017 (1) . وكان العراق قد أبرم منذ منتصف العام الماضي صفقات مع 15 شركة أجنبية لتطوير 10 حقول نفطية خلال جولتي تراخيص. ويصدر العراق غالبية انتاجه النفطي ، عن طريق البصرة وخور العمية في الجنوب، بالإضافة إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط (2) .

ويشكل إيرادات النفط الخام أكثر من (90%) من دخل العراق حالياً خاصة بعد التدهور الكبير الذي أصاب مفاصل الاقتصاد العراقي ، جراء السياسات الخاطئة للنظام السابق وانهيار البنى التحتية ، وتدمير غالبية الشركات الصناعية ، وتدهور الواقع الزراعي ، الأمر

(3) --<http://www.mawtani.com/10-10-2010/p.1>.

(4) -جريدة الشرق الأوسط -العدد (11634) -تاريخ : 5 / أكتوبر / 2010 -متاح على الرابط الآتي :

-<http://www.aawsat.com>.

-<http://www.mawtani.com/10-10-2010/p.2>.

(1) -<http://www.alaraonline.org/29-102-2011/p.1-2>.

(2) -<http://www.mawtani.com/10-10-2010/p.2>.

-<http://www.alaraonline.org/29-102-2011/p.1>.

الذي جعل من النفط ليكون المصدر الوحيد الذي تستند عليه الموازنة العامة للبلاد رغم ضخامتها (3).

ففي قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 (4)، قدرت الإيرادات بمبلغ (80934790500) الف دينار [ثمانون الف وتسعمائة واربعة وثلاثون مليار وسبعمائة وتسعون مليون وخمسمائة الف دينار] (5).

واحتسبت الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على اساس معدل سعر قدره (76.5) دولار للبرميل الواحد ، ومعدل تصدير قدره (22000000) برميل يوميا [مليونان ومائتا الف برميل يوميا] ، بضمنها (100000) برميل يوميا [مائة الف برميل يوميا] عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان (6).

د-اهمية النفط العراقي الى الولايات المتحدة الأمريكية :

تكمن أهمية النفط العراقي الى الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يأتي:

1-من الحيوي الى الولايات المتحدة الأمريكية ان تكون مناطق النفط بيد حلفائها وبدعم مباشر وغير مباشر لهم وبمختلف الوسائل العسكرية وغير العسكرية ، كما حصل مع العراق وليبيا من جهة ، او كما هو حاصل واقعيا مع دول الخليج العربية من جهة أخرى .

2-اهمية تمكين الشركات النفطية الأمريكية من الهيمنة الاستثمارية على ربع احتياطي العالم النفطي الذي يمتلكه العراق .

3-انخفاض كلفة إنتاج النفط العراقي وسهولة استخراجه ، مما يحقق للشركات إرباح طائلة . حيث يمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة وهي غير عميقة ، لذلك فإن تكاليف انتاجه تعد الأقل في العالم ، إذ تبلغ كلفة الاستكشافات بحدود (26) سنتاً أمريكياً للبرميل كمعدل للعمليات الجارية في عموم العراق ، أما كلف التطوير فتشمل كلف الآبار ومنشآت التوزيع والتي تقدر بحوالي (دولار) أمريكي واحد للبرميل الواحد من النفط ، في حين تبلغ كلفة أنتاج البرميل في بحر الشمال حوالي عشرة دولارات ، وفي بحر قزوين قد تصل الكلفة إلى (17) دولار للبرميل الواحد (1).

(3) -<http://www.alaraonline.org/29-102-2011/p.1-2>.

(4)-قانون رقم (2) لسنة 2011، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011.

(5) -الفصل الاول -المادة (1-اولا-1-أ) من قانون رقم (2) لسنة 2011 .

(6) -الفصل الاول -المادة (1-اولا-1-ب) من قانون رقم (2) لسنة 2011 .

(1) -محمد وائل القيسي- النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية-2010/8/24-متاح على الرابط الاتي :

4-إن تواجد القوات العسكرية الأميركية مع قواعدها العسكرية المنتشرة في منطقة الخليج العربي خصوصا والشرق الأوسط عموما ، تشجع الشركات النفطية الأميركية على الاستثمار في العراق من جهة ، كما تكون الولايات المتحدة الأميركية نفسها أكثر قدرة على حماية تلك الشركات في مختلف الظروف من جهة اخرى .

5-قدرة القطاع النفطي العراقي بعد اعادة تأهيل قدراته وتطويره ، على اشباع الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة الأميركية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية .

ولقد قدرت حاجة الولايات المتحدة الأميركية في الوقت الحاضر ، بنحو (7.6) مليار برميل من النفط سنوياً (2).

وفي هذا السياق أكد وزير النفط العراقي السيد حسين الشهرستاني بمناسبة مرور (50) عاما على تأسيس منظمة أوبك : (إن العراق لديه الاستعدادات الكاملة لتلبية الطلب العالمي المتزايد من النفط الخام ، من خلال ضخ أكثر من 10 ملايين برميل نفط بشكل يومي ولعشرات السنين القادمة وذلك بعد أن عرض حقله النفطية للتطوير من قبل شركات عالمية) (3).

هـ-حاجة العراق الى الولايات المتحدة الأميركية في تطوير قطاع النفط :

1-تخلف البنية الأساسية للقطاع النفطي العراقي وحاجته الى مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في اعادة الاعمار والتأهيل والتطوير وذلك لعدم قدرة العراق لوحده في القيام بهذه المهمة.

2-أهمية الاستثمارات الامريكية في إعادة أعمار القطاع النفطي العراقي سواء في تعزيز وحدات التصدير الحالية ، او في إعادة الإنتاج إلى ما كان عليه قبل عام 1990 ، ومن ثم زيادته .

2- حجم التبادل التجاري :

ان نمو حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق ، يؤدي الى ان يكون لقطاع التجارة تأثيرا هاما على ع قاتهما الثنائية ومستقبلها ، خاصة وان الولايات المتحدة الأميركية دوله رأسمالية وبراغمتية .

(2) - المصدر نفسه .

(3) - <http://www.mawtani.com/1/2010-9-9p.1>.

وفي هذا المجال ، اكد الملحق التجاري في سفارة العراق في الولايات المتحدة السيد نوفل أبو الشون الحسن بتاريخ 13 / كانون الاول / 2011 ، على ان : حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ نحو (15) مليار دولار سنوياً . حيث كان مجموع الصادرات والواردات بلغ نحو 75 مليار دولار خلال السنوات الخمس (2007-2011) . كما أن معدلات تسجيل الشركات الأميركية في العراق ارتفعت بدورها خلال العامين (2010-2011) ، مشيراً إلى أن : الملحقية التجارية العراقية في واشنطن قد أنجزت نحو (10) آلاف معاملة لشركات أميركية خلال الأعوام الثلاثة (2009-2011) . وشاركت أكثر من (80) شركة ومؤسسة أميركية ، في تشرين الثاني 2011 ، في أول جناح أميركي رسمي في الدورة (38) من معرض بغداد الدولي (1) .

3-الديون العراقية الخارجية :

من أجل دعم إعادة دمج العراق في الأسواق المالية الدولية عملت وزارة المالية الأميركية مع دائني العراق من اجل تسهيل مسامحة ديون فاقت مبلغ (65) بليون دولار من ديون عهد النظام السياسي السابق . وان تخفيض هذا الدين يعتبر خطوة مهمة تجاه الموازنة العراقية من خلال التخلص من الالتزامات الثقيلة التي خلفها ذلك النظام . وقد ساعد هذا الجهد العراق على تخفيض عبء دينه الخارجي من أكثر من (350) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (140) بالمئة في العام 2009. لا زالت جهود تخفيف الدين جارية مع ما تبقى من دائني العراق (1) .

يعتبر ملف الديون المترتبة بذمة العراق من اكثر الملفات تعقيدا ، والتي واجهت البلد ما بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 ، حيث بلغت حجم الديون الرسمية الخارجية أي التي بذمة العراق لصالح دول اكثر من (123) بليون دولار وفقا للبنك المركزي العراقي (2) .

(1) - سفارة العراق في واشنطن: التبادل التجاري يبلغ نحو 15 مليار دولار سنوياً-14 / كانون الاول / 2011- متاح على الرابط الاتي :

[-http://www.aliraqnews.com/](http://www.aliraqnews.com/)

(1) -<http://www.state.gov/2010/>

(2) -جريدة المواطن نيوز-العدد (1559) -تاريخ : 8 / 12 / 2011 -متاح على الرابط الاتي :

[-http://www.almowatennews.com](http://www.almowatennews.com)

بينما اعلن صندوق النقد الدولي إن العراق مدين بـ 120 مليار دولار لدول اجنبية عديدة اضافة الى المبالغ التي تطالب بها الكويت كتعويضات عن الغزو العراقي لها عام 1990 (3).

وفي هذا السياق ، اكد النائب الاول لمحافظ البنك المركزي العراقي السيد مظهر محمد صالح ، ان ملف ديون العراق سيغلق بشكل كامل في اقرب فرصة ، بعد ان نجح العراق وبشكل فعلي من التخلص من اغلب ديونه ولم يتبق إلا مبالغ صغيرة يجري التفاوض بشأنها ، وبين ان الجهات المعنية بمتابعة موضوع ديون العراق ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي والحكومة العراقية والخارجية مستمرة بمتابعة الأمر مع الدول الدائنة .

إن عدد الشركات التي تقدمت بدعاوى على العراق تحت بند مطالبته بديون بلغت (13) إلف شركة تم تسوية الأمر مع غالبيتها ولم يتبق إلا مطالبات قليلة وقسم منهم يطلب القطاع الخاص . ويؤكد النائب الاول لمحافظ البنك المركزي العراقي : إن العراق نجح فعلا في إدارة هذا الملف بشكل كامل . وإن الديون قد حسمت غالبيتها ، علما إن هذه الديون هي ليست ديون المبالغ الأصلية بل هي ديون ترتبت على فوائد المبلغ الأصلي وتضاعفت وهناك ديون غير واضحة أو مشكوك فيها وديون معلقة ومطالبات غير مثبته ، ووزارة المالية والبنك تسير باتجاه ملف الديون وتم إطفاء أكثر من 100 مليار دولار من أصل 120 مليار (4).

لقد وضع مستشار وزير المالية والمعني بملف الديون السيد عزيز الخفاجي في دراسة عن هذا الملف إن الحكومة العراقية ورثت تركة ثقيلة اقتصادية واجتماعية وتدمير كامل البني التحتية وكان أشدها تأثيرا "هي المديونية الكبيرة وبالأخص الخارجية منها حيث قدرت آنذاك بين (130-140) مليار دولار شكلت ما بين (500-600%) من الناتج الإجمالي وحوالي (700-800) من موارده في ذلك الوقت . كان لابد من التعامل مع هذه المديونية لأن استمرار بقائها سيؤدي إلى عدم استعادة الاقتصاد العراقي عافيته بسبب هذا الطوق الخانق إضافة إلى عدم تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية (1).

وكانت جولة وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في مختلف الدول لكسب الدعم في تخفيض مديونية العراق ومقررات مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في مدريد في تشرين الأول عام 2003 الاثر الايجابي الكبير على العراق وخطوة مهمة لتسوية المديونية (2).

(3) - <http://www.bbcarabic.com> .

(4) - المصدر نفسه .

(1) - المصدر نفسه .

(2) - المصدر نفسه .

لقد قسم الدائنين للعراق إلى أربع مجموعات بهدف سهولة التفاوض مع كل مجموعة وهي (3):

-الفئة الاولى : هي دول نادي باريس الدائنة وتمثل 18 دولة قدرت مديونيتها آنذاك بين (45-50) مليار دولار . إذ ان العراق مدين بثلاث المبلغ الاجمالي للدول الاعضاء في نادي باريس للدائنين بما فيها بريطانيا وفرنسا والمانيا، وهي دول زارها المبعوث الامريكي الخاص جيمس بيكر في نطاق جولاته الحالية الهادفة الى اقناع الدول الدائنة بإعفاء العراق من المديونية الثقيلة . وتتضمن المبالغ التي يدين بها العراق لدول نادي باريس حوالي 21 مليار دولار فقط من الديون، اما الباقي فعبارة عن فوائد لديون متأخرة منذ عام 1990 عندما عزل العراق عن المجتمع الدولي نتيجة غزوه الكويت.

وحسب بيانات نادي باريس، فإن العراق مدين لكل من (4):

- اليابان (4.11 مليار دولار).
 - روسيا (3.45 مليار دولار).
 - فرنسا (2.99 مليار دولار).
 - المانيا (2.4 مليار دولار).
 - الولايات المتحدة (2.2 مليار دولار).
 - ايطاليا (1.73 مليار دولار).
- الفئة الثانية : الدول الدائنة من غير أعضاء نادي باريس حيث قدرت مديونيتها بما يزيد عن 20 مليار دولار.

- الفئة الثالثة : فهي دول الخليج الدائنة وهي كل من السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة . حيث قدرت مطالباتها بين 30-40 مليار دولار. وقد قررت الامارات العربية المتحدة من جانبها بداية عام 2012 إطفاء جميع ديونها على العراق البالغة (7) مليار دولار .

-الفئة الرابعة : الدائنون التجاريون والتي قدرت مطالباتها بحدود (20) مليار دولار . واستناداً إلى اتفاق نادي باريس فقد أجرت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي العراقي مفاوضات مع جميع دائني القطاع الخاص التجاري وفقاً لشرط المعاملة المماثلة فقد تم خلال الفترة الماضية تحقيق ما يأتي (1):

(3) -المصدر نفسه .

(4) -<http://www.bbcarabic.com>.

(1) -جريدة المواطن نيوز-العدد (1559) -تاريخ : 8 / 12 / 2011 -متاح على الرابط الآتي :

1- شراء ديون عدد من دائني القطاع الخاص التي تقل ديونهم عن (35) مليون دولار بما يعادل (10,25) سنت للدولار فقد تم شراء ما يقارب (4,456) مليار دولار أي بتخفيض يقارب (90%).

2- إما الديون التي تزيد عن (35) مليون دولار بكل دائن من دائني القطاع الخاص فقد تم مبادلتها بسندات بقيمة 20% مقابل (100 %) من الدين وفوائد تسدد بأقساط نصف سنوية على مدى ثمان سنوات اعتباراً من 2020 ولغاية 2028 .

3- إما بقية دائني القطاع الخاص الذي لم يجري تسويتها البالغ نسبتها حوالي (4%) من مجموع ديون القطاع الخاص بضمنها دائني فرع مصرف الرافدين في لندن الموضوع تحت التصفية . فقد تم فتح مشروع جديد لتسويتها يتم بموجبه عرض وشراء ديون هؤلاء الدائنين والذين يسجلون مطالباتهم مع الشركة العالمية ارنست اند يونك الوكيل المحاسبي للحكومة العراقية وبعد إن تم مطابقتها مع واقع السجلات العراقية يتم شراء هذه الديون وفق نفس المبدأ الذي تم بموجبه شراء ديون القطاع الخاص بالعروض الماضية وهو 10,25 سنت للدولار الواحد .

4-بناء الاقتصاد العراقي :

تقوم وزارة المالية الأميركية بتسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تزود وزارة المالية بمساعدة فنية لتحسين الإدارة المالية العامة في العراق، وعمليات البنك المركزي العراقي، والقطاع المالي في العراق . وترتكز مؤسسات القروض الصغيرة ، التي تدعمها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، اهتمامها على رواد الأعمال الشباب وتوليد فرص عمل طويلة الأمد. وتدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التوسع والتنوع في الاقتصاد غير النفطي من خلال دعم القروض الصغيرة والمتوسطة إلى شركات الأعمال (1).

ثانيا - المتغير الامنى والعسكري :

[-http://www.almowatennews.com](http://www.almowatennews.com).

(1) -البيت الأبيض -مكتب السكرتير الصحفي - المشاركة المدنية للولايات المتحدة مع العراق-31 آب/أغسطس، 2010 -متاح على الرابط الاتي :

[-http://www.state.gov/2010/](http://www.state.gov/2010/)

[-http://www.america.gov/2010/](http://www.america.gov/2010/)

يمكن تحديد تأثير المتغير الامني والعسكري على العلاقات العراقية-الأمريكية ، من خلال دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم وتعزيز قدرات الأمن الداخلي العراقي ، وفي تسليح الجيش وتطويره ، وفي مساندته في عمليات مكافحة الارهاب .

أ- تعزيز الأمن الوطني العراقي :

تزود وزارة الأمن الوطني الأمريكية مساعدة استشارية على المستوى التنفيذي إلى الحكومة العراقية لتطوير برامج أمن الحدود الشاملة ، والنقل، والبنية التحتية البالغة الأهمية. و يعمل موظفون في قوات خفر السواحل في شكل وثيق لتنفيذ مبادرات للأمن البحري . تشمل هذه المبادرات التدريب داخل البلاد للقوات البحرية العراقية في مجالات الهندسة والتسهيلات، وعمليات تشغيل المراكب الصغيرة ، وصيانة المحركات الخارجية للزوارق . وفي مجال النقل تساعد وزارة النقل الأمريكية العراق في تحديث وتأمين سلامة موانئه البحرية ومطاراته (2).

ب- تسليح الجيش العراقي :

اعلن نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن انه سيتم توجيه مليارات الدولارات لتقديم المساعدة اللازمة للقوات العراقية ، وصرح : (إن خفض عدد القوات الأميركية في العراق سيوفر 15 مليار دولار في السنة المالية المقبلة، وأنا نسعى إلى توجيه أقل من ثلث هذا المبلغ لتقديم المساعدة اللازمة لقوات الأمن العراقية وإلى جهود وزارة الخارجية لدينا في قيادتها المدنية) (1).

وفي هذا المجال ، أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع العراقية السيد محمد العسكري في 8 كانون الثاني 2011 انه وفقاً للعقد الموقع بين الحكومتين العراقية والاميركية فان العراق يحصل اسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لغاية عام 2013 بمبالغ تفوق 13 مليار دولار أميركي ، تتضمن طائرات، دبابات، مدرعات، مروحيات، وسفناً حربية، فضلاً عن صواريخ واسلحة ومعدات اخرى خاصة بقوى الامن الداخلي والدفاع . ورغم ذلك فان الجيش العراقي لن يتم تسليحه بشكل كامل بهذا المبلغ، بل هنالك حاجة الى 13 مليار دولار اضافي لتسليحه وتأمين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية. وقد تسلم الجيش العراقي عدداً كبيراً من الدبابات والمدرعات والطائرات والسفن الحربية. كما تخضع

(2) -المصدر نفسه .

(1) -اخبار الدفاع والتسليح - أكبر عملية تسليح للجيش العراقي قبل الانسحاب الأميركي في 2011-30/ نوفمبر/2010-متاح على الرابط الاتي :

قوات الدفاع والداخلية حالياً لتدريبات من قبل القوات الاميركية لتعليمها آلية استخدام المعدات العسكرية الحديثة (2) .

ومن الجدير بالذكر ، انه قد خصص قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011 نفقات الدفاع والامن بمبلغ قدره (14072645224) الف دينار [اربعة عشر الف واثنان وسبعون مليار وستمائة وخمسة واربعون مليون ومائتان واربعة وعشرون الف دينار] (3) .

ثالثا - المتغير السياسي :

بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تأسيس نظام سياسي في العراق ، وتمكينه من أداء وظائفه بنفسه ، بقي لها أن تديم تلك العلاقة السياسية المتميزة لأطول فترة ممكنة من خلال تنفيذ العديد من الاتفاقيات المعقودة بين البلدين (انظر ملحق رقم 2) ، وخاصة بعدما انسحبت قواتها العسكرية من العراق .

ولعل من اهم المواضيع المؤثرة في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية ، تتعلق في تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي المعقودة فيما بينهما تطبيقا جديا ومفيدا ، فضلا عن نوعية الجهود الأمريكية المبذولة على صعيد المجتمع الدولي عامة ومنظمة الأمم المتحدة خاصة ، الهادفة الى انهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق على العراق.

1- اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية المعقودة في (27 تشرين الثاني 2008) :

بّر رئيس وزراء العراق السيد نوري كامل المالكي امام السيدة نانسي بيلوسي عن رغبته في اقامة وتحسين العلاقات بين البلدين حتى بعد الانسحاب الكامل للقوات الامريكية ، كون الولايات المتحدة صارت شريك استراتيجي للعراق بقوله ان : (عراقنا بحاجة الى دعم المجتمع الدولي العسكري والاقتصادي والسياسي لذا فان اقامة علاقات استراتيجية مع الولايات

(2) -اخبار الدفاع والتسليح -13 مليار دولار قيمة عقد التسليح العراقي مع الولايات المتحدة الأمريكية- 11/يناير/2011-متاح على الرابط الاتي :

[-http://www.defence-arab.com.](http://www.defence-arab.com)

(3) -الفصل الثاني -المادة (2-اولا-1) من قانون رقم (2) لسنة 2011 . قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2011.

المتحدة والعالم الحر من الضرورات الملحة لدولة كالعراق تنشد الحرية والتقدم والاستقرار الامني (1).

كما أكد السيد المالكي عقب لقائه الرئيس الأميركي باراك أوباما، بتاريخ 12 كانون الأول 2011 : أن العلاقات الثنائية لن تنتهي بانسحاب القوات الأميركية ، فيما أشار الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى أن بلاده ستكون قريبة ومساندة للعراق بعد الانسحاب (2).

وتتحقق بموجب أحكام اتفاقية الإطار الاستراتيجي ، شراكة ديناميكية بين الدولتين ، إذ تعمل الوكالات الحكومية الأميركية على دعم تنمية العراق في مجموعة من القطاعات وخاصة في: التعليم، الطاقة، التجارة، الصحة، الثقافة، فرض تطبيق القانون، والتعاون القضائي (3).

لقد عقدت اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين العراق والولايات المتحدة، بتاريخ 2011/11/30، اجتماعها، بحضور رئيس الوزراء نوري كامل المالكي ونائب الرئيس الأميركي جو بايدن. وتركز البحث في لجنة التنسيق العليا المشتركة على سبل تطوير التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، إضافة إلى التعاون بين البلدين في المحافل الدولية، وفي مجالات التعليم والتبادل الثقافي والخدمات والتكنولوجيا والبيئة والنقل والتجارة والمال والطاقة، وكذلك في مجال القضاء وتطبيق القانون (1).

ونص البيان الصادر عن اجتماع اللجنة التنسيقية العليا المشتركة ، على ان : الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق ملتزمتان بإقامة شراكة متينة وعلاقات قائمة على اساس المصالح المشتركة من شأنها ان تستمر في التنامي لسنين قادمة. وان الدولتين دخلتا في مرحلة جديدة من العلاقة وان أمامهما فرصة تاريخية لتعزيز العلاقات في مجالات ابعد من المجال الامني لتشمل مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والقضاء والبيئة والطاقة ومجالات مهمة اخرى

(1) -<http://www.aljazeera.net/>

(2) -<http://www.alsumaria.tv/>

(3) -البيت الأبيض -مكتب السكرتير الصحفي - المشاركة المدنية للولايات المتحدة مع العراق-31 آب/أغسطس، 2010 -متاح على الرابط الاتي :

-<http://www.state.gov/2010/>

-<http://www.america.gov/2010/>

(1) - بيان اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين العراق والولايات المتحدة برئاسة المالكي وبايدن - 2011/11/30-متاح على الرابط الاتي :

-<http://www.pukmedia.co.uk/iraq/>

من اجل بناء علاقة متعددة الأوجه ، وفقاً لاتفاق اطار الشراكة الاستراتيجية، الذي جاء تأكيدا على رغبة الجانبين في اقامة روابط التعاون والصداقة طويلة الأمد ، وهو اتفاق مستمر، يمثل الأساس الذي ستبنى عليه العلاقات المستمرة ذات المنفعة المتبادلة بينهما (2).

2-انهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق :

لقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لمساعدة العراق في مسألة إخراجها من طائلة العقوبات المفروضة عليه بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق . وقد أتفق البلدين على تضمين ذلك في المادة السادسة والعشرون من اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية المعقودة في عام 2008 والنافذة اعتباراً من 2009/1/1 حسب قانون تصديقها .

لقد نصت المادة السادسة والعشرون من اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية المعقودة في 27 تشرين الثاني 2008 على ان : [إجراءات لإنهاء تطبيق الفصل السابع على العراق : اعترافاً بحق حكومة العراق في أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1790 (2007)، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2008؛ وتنوياً بالرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن الدولي والمرفقتين بالقرار رقم 1790: رسالة من رئيس وزراء العراق ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 7 و 10 ديسمبر/كانون الأول 2007، على التوالي وهما ملحقتان بالقرار 1790؛ وإشارة إلى الجزء الثالث (3) من إعلان المبادئ بشأن علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد الذي وقع عليه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء العراق يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، والذي سجل للتاريخ دعوة العراق إلى مد فترة التفويض المشار إليه أعلاه لفترة أخيرة تنتهي في تاريخ لا يتعدى 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2008؛ واعترافاً كذلك بالتطورات الكبيرة والإيجابية في العراق، وتذكيراً بأن الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 661 عام 1990، لا سيما أن الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال: فإن الطرفين يؤكدان في هذا الصدد أن مع إنهاء العمل يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن

(2) -المصدر نفسه .

الدولي رقم 1790 (2007)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 (1990)، ويؤكد أن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2008.] .

وتبدو فرصة العراق في الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في انهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عليه كبيره ، وذلك للمعطيات الآتية :

1- كون الولايات المتحدة الأمريكية عضوا دائما في مجلس الامن ، تملك حق النقض Veto ، وهي أكثرنا تأثيرا فيه وفي قراراته .

2- لم يعد العراق يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، منذ عام 2003 .

3- قدرتها على القيام بوساطة ناجحة بين العراق والكويت ، بهدف اقناع الكويت في انهاء مسألة التعويضات أو إيجاد معالجة معينة لها بما يهيئ الطريق أمام مجلس الأمن لرفع تطبيق احكام الفصل السابع عن العراق .

4- تحقيقها لنجاحات عديدة في هذا المسار الذي يهدف الى اهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرار 661 / 1990 ، ولو انها كانت ايضا ضمن اطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

إذ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيف العقوبات المفروضة على العراق بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة في دفع مجلس الأمن بتاريخ: 15 كانون الأول-ديسمبر 2010 ، الى اصدار القرارات الثلاث الآتية :

1-القرار رقم 1956 / 2010 ، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى انهاء الترتيبات المحددة في الفقرة 20 من القرار 1483 / 2003 بشأن ايداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق . والترتيبات المشار اليها في الفقرة 12 من القرار 1483 / 2003 و في الفقرة 24 من القرار 1546 / 2004 بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق . كما رحب في مادته الثانية بقرار حكومة العراق بعدم طلبها تمديد اخر لترتيبات صندوق تنمية العراق ¹ .

(1) -الامم المتحدة -مجلس الامن -القرار رقم 1956 / 2010-المتخذ بجلسته 6450 المعقودة في : 15 كانون الأول-ديسمبر 2010- رقم الوثيقة : (10- 69481) .

2- القرار رقم 2010/1957 ، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى انهاء التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، والقذائف التسيارية ، والاسلحة النووية ، المفروضة بموجب القرارين 1991/687 و 1991 /707 (2) .

3-القرار رقم 2010 / 1958 ، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى الطلب من الامين العام بان يتخذ جميع الاجراءات الضرورية لإنهاء جميع الانشطة المتبقية في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء (3) .

ومن العوامل الاخرى التي يمكنها ان ترفد جهود الولايات المتحدة الأمريكية ، هي ما ورد من مؤشرات ايجابية في تقارير الامين العام حيال العراق ، منها على سبيل المثال :

1- تقرير الامين العام الثاني والثلاثون عملا بالفقرة 14 من القرار 1999/1284 المقدم الى مجلس الامن بتاريخ : 5 كانون الأول-ديسمبر 2011 ، الذي نصت المادة السادسة منه على التقييم الايجابي للجهود التي يبذلها العراق بشأن البحث عن المفقودين الكويتيين وتحديد مواقع المقابر المحتملة . كما رحب الامين العام في المادة التاسعة عشر من التقرير بالتعاون الذي ابدته الحكومة العراقية بصدد المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة (4) .

2- تقرير الامين العام الاول عملا بالفقرة 6 من القرار 2010/1956 المقدم الى مجلس الامن بتاريخ : 22 كانون الأول-ديسمبر 2011 ، الذي نصت المادة السابعة منه على ان جميع المؤشرات ايجابية وتشير الى ان حكومة العراق تمتثل لالتزاماتها بموجب الفقرة 20 من القرار 2003/ 1483 . كما اعرب الامين العام في المادة الثامنة من التقرير عن تقديره لحكومة العراق لتعاونها المتواصل مع لجنة التعويضات (1) .

3- تقرير الامين العام الثالث عملا بالفقرة 6 من القرار 2010/1936 المقدم الى مجلس الامن بتاريخ : 7 تموز-يوليو 2011 ، الذي تضمنت المادة الثالثة والستين منه ، اثناء الامين العام

(2) -الامم المتحدة -مجلس الامن -القرار رقم 1957 / 2010-المتخذ بجلسته 6450 المعقودة في : 15 كانون الأول-ديسمبر 2010- رقم الوثيقة : (10- 69493) .

(3) -الامم المتحدة -مجلس الامن -القرار رقم 1958 / 2010-المتخذ بجلسته 6450 المعقودة في : 15 كانون الأول-ديسمبر 2010- رقم الوثيقة : (10- 69499) .

(4) -الامم المتحدة - مجلس الامن - (S/2011/754)-التقرير الثاني والثلاثون المقدم من الامين العام عملا بالفقرة 14 من القرار 1999/1284-5 كانون الأول-ديسمبر 2011-رقم الوثيقة:(11-61791) .

(1) -الامم المتحدة - مجلس الامن - (S/2011/795)- التقرير الاول المقدم من الامين العام عملا بالفقرة 6 من القرار 2010/1956- 22 كانون الأول-ديسمبر 2011 - رقم الوثيقة:(11- 65004) .

على حكومتي العراق والكويت على ما اتخذتاه حتى الان من خطوات لتطبيع العلاقات بينهما وعلى ما تبذلانه من جهود متواصلة لمعالجة القضايا الثنائية المعلقة (2).

-الخاتمة (رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية – الأمريكية) :-

بعد كل ما تقدم في هذا البحث ، يمكن تقديم أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ، فضلا عن أهم التوصيات التي أمكن تقديمها ، وكما يأتي :

ت	البيان	الاستنتاج	التوصية
1	حاجة الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة	بالرغم من انتاجها المحلي الكبير تبقى الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى النفط الاجنبي ، ولقد قدرت حاجتها في الوقت الحاضر ، بنحو (7.6) مليار برميل من	يتعين على العراق ان يخطط لتلبية الطلب الامريكي على النفط في الظروف الاعتيادية والاستثنائية ، من خلال تحقيق استثمارات لاحتياطه الكبير من النفط الخام

(2) -الامم المتحدة – مجلس الامن – (S/2011/435) - التقرير الاول المقدم من الامين العام عملا بالفقرة 6 من القرار 2010/1936- 7 تموز-يوليو 2011 - رقم الوثيقة : (11- 40497) .

	للنفط	نفط سنوياً . وأنها تستورد حوالي 60% من استهلاكها النفطي، وحسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية فإن الاعتماد الأمريكي على واردات النفط الخارجي سيزيد إلى 62% بحلول عام 2030 .	ومن ثم رفع معدلات إنتاجه إلى (10) ملايين برميل يوميا ، بهدف دمج المصالح الحيوية الأمريكية بالمصالح الحيوية العراقية .
2	تخلف البنية الأساسية للقطاع النفطي العراقي	تخلف البنية الأساسية للقطاع النفطي العراقي وحاجته الى المساعدة الأجنبية في اعادة الاعمار والتأهيل والتطوير وذلك لعدم قدرة العراق لوحده في القيام بهذه المهمة.	تشجيع الاستثمارات الامريكية في إعادة أعمار القطاع النفطي العراقي سواء في تعزيز وحدات التصدير الحالية ، او في رفع مستويات الإنتاج إلى (10) ملايين برميل يوميا .
3	حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق	بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو (15) مليار دولار سنوياً .	زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى (50) مليار دولار سنوياً على الأقل . بهدف تحقيق تداخل مؤثر في المصالح التجارية بين البلدين .
4	الديون العراقية الخارجية	بلغ حجم الديون الرسمية الخارجية التي بذمة العراق لصالح دول أخرى ، اكثر من (123) بليون دولار وفقا للبنك المركزي العراقي	الاستمرار بتشجيع الحكومة الأمريكية على بذل جهودها المؤثرة والهادفة الى كسب الدعم في تخفيض مديونية العراق وتسويتها .
5	تسليح الجيش العراقي	اشترى العراق اسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بمبالغ فاقت 13 مليار	ابرام عقد جديد مع الحكومة الأمريكية لاستكمال تسليح الجيش العراقي ، من خلال رصد المبالغ

<p>المطلوبة التي لا تقل عن 13 مليار دولار بهدف تأمين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية ومكافحة الارهاب .</p>	<p>دولار أميركي ، تضمنت طائرات، ودبابات، ومدركات، ومروحيات، وسفنًا حربية، فضلاً عن صواريخ واسلحة ومعدات اخرى خاصة بقوى الامن الداخلي والدفاع .</p>		
<p>ادامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة وتنظيمها من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات الكاملة أو المبسطة (التنفيذية)</p>	<p>أن العلاقات الثنائية بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية لن تنتهي بانسحاب القوات الأميركية</p>	<p>العلاقات السياسية</p>	<p>6</p>
<p>جذب اهتمام الحكومتين العراقية والامريكية الى تكرار عقد اجتماعات اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بينهما ومتابعة تنفيذ الاتفاق ، بهدف إقامة شراكة متينة وعلاقات تعاونية قائمة على اساس المصالح المشتركة .</p>	<p>تتحقق بموجب أحكام اتفاق الإطار الاستراتيجي ، شراكة ديناميكية فعالة بين الدولتين ، إذ تعمل الوكالات الحكومية الأميركية على دعم تنمية العراق في مجموعة هامة من القطاعات وخاصة في: التعليم، الطاقة، التجارة، الصحة، الثقافة، فرض تطبيق القانون، والتعاون القضائي</p>	<p>اتفاق الإطار الاستراتيجي</p>	<p>7</p>
<p>حث الحكومة الأمريكية على الاستمرار في جهودها الرامية الى انهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق . والطلب منها في القيام بوساطة بين العراق والكويت بهدف اقناع الكويت في انهاء</p>	<p>بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا في مسألة إخراج العراق من طائلة العقوبات المفروضة عليه بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أتفق البلدين على تضمين ذلك في المادة (26) من اتفاقية الإطار</p>	<p>انهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق</p>	<p>8</p>

الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون عقدت بينهما في عام 2008	مسألة التعويضات أو إيجاد معالجة معينة لها .		
---	--	--	--

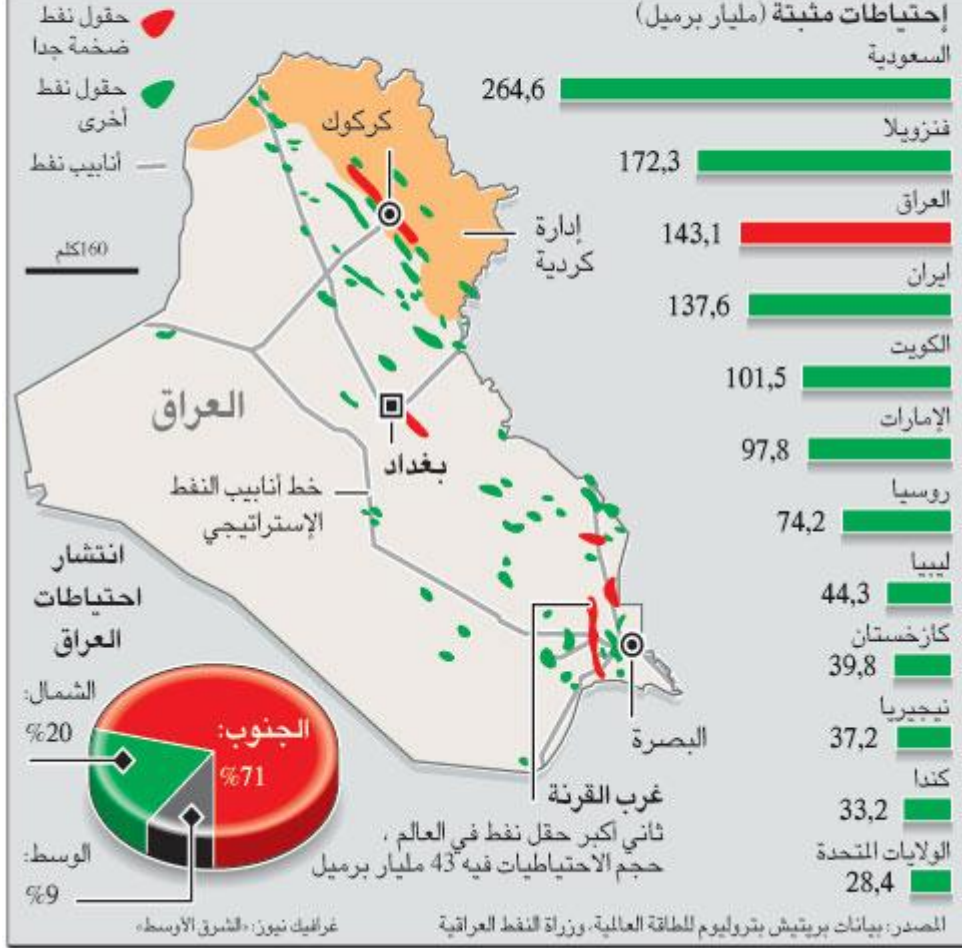
الملاحق :

ملحق رقم (1)

احتياطي النفط الخام العراقي

العراق يعلن عن زيادة كبيرة في احتياطاته النفطية

رفع وزير النفط العراقي التقديرات المثبتة للإحتياطيات النفطية إلى أكثر من 143 مليار برميل، بزيادة قدرها 25 في المائة تقريبا. البيانات الجديدة تضع العراق في المركز الثالث من حيث الاحتياطيات المعروفة في العالم



-المصدر:

جريدة الشرق الأوسط - العدد (11634) - تاريخ : 5 / أكتوبر / 2010 - متاح على

الرابط الآتي :

<http://www.aawsat.com>.

ملحق رقم (2)

الاتفاقيات المعقودة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

- 1- اتفاقية رعاية مصالح الرعايا الامريكان في العراق مع (وثيقة الابرام) العراق -الولايات المتحدة ثنائية 1931 .
- 2- معاهدة تسليم المجرمين العراق -امريكا ثنائية 1934 .
- 3- معاهدة تجارة وملاحة مع وثائق الابرام العراق -الولايات المتحدة ثنائية 1938 .
- 4- تبادل مذكرات حول تخفيض الرسوم الخاصة بالسمة العراق -امريكا ثنائية 1939 .
- 5- اتفاق لتحويل مناهج التبادل الثقافي العراق -الولايات المتحدة ثنائية 1951 .
- 6- اتفاق عام حول النقطة الرابعة الامريكية العراق-الولايات المتحدة ثنائية 1951 .
- 7- اتفاق فرعي لمنهاج تعاوني لخدمات الترفيه الاجتماعية العراق - الولايات المتحدة ثنائية 1955 .
- 8- اتفاقية بين الحكومة العراقية المؤقتة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن العقارات المستخدمة للأغراض الدبلوماسية والقنصلية العراق - الولايات المتحدة ثنائية 2004 .
- 9- مذكرة تفاهم بين الحكومة العراقية المؤقتة وحكومة الولايات المتحدة بخصوص الاطلاع على الوثائق المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء العراق -الولايات المتحدة ثنائية 2004 .
- 10- اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه العراق -الولايات المتحدة ثنائية 2008 .
- 11- اتفقيه الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية العراق -الولايات المتحدة ثنائية 2008 .
- 12- مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في جمهورية العراق ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة الامريكية في مجال حماية المعلومات العسكرية السرية الموقعة بتاريخ 2010/11/2 .